(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الرابع, الصفحات 149-165

توظيف الدلالة اللسانية لمصطلح (الإشارة) في التراث النقدي والبلاغي

أ.د.علي محسن بادي [1]*

[1] *كلية التربية الأساسية / جامعة سومر / العراق*

الملخص

شيوع المصطلحات اللسانية في الموروث النقدي والبلاغي حقيقة راسخة ما دامت اللغة، التي هي ثمرة اللسان ومحور الجهود المعنية بدراسته، مادة الأدب والميدان الذي تتبارى فيه القرائح. ولعل مصطلح (الإشارة) من أشهر تلك المصطلحات وأعلاها قيمة في المعالجة النقدية لنصوص الأدب والكلام البليغ وبيان مراتبها في الجودة وحسن البيان بحسب المكانة التي شغلها هذا المصطلح في منظومة المعايير الفنية لدى علماء الأدب ونقاده. وتتبع مراحل تطور مفهوم مصطلح (الإشارة) من التعبير عن الدلالات الحسية المجردة، ثم دخوله حيز التفكير اللساني بوصفه القسيم المشارك للصوت في التواصل الإنساني بشتى أشكاله ومستوياته، حتى استقر معيارا فنيا في تقويم النصوص اللغوية الراقية شعرا ونثرا هو موضوع هذه الدراسة الذي لم تسبق إليه دراسة أخرى بحسب اطلاعنا المحدود، شأنه في ذلك شأن طائفة من مصطلحات النقد الأدبي والبلاغي أصيلة النشأة في الفكر اللساني.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، الإشارة، النقد، البلاغة.

Utilizing the Semantic Meaning of the Concept of (Signification) in the Critical and Rhetorical Legacy

Prof. Dr. Ali Mohsen Badi [1*]

[1] *College of Basic Education - Sumer University , Iraq*

Abstract:

The prevalence of linguisticterms in critical and rhetorical heritage is a constant matter as long as language is the material of literature and the field in which talents compete. It is the tonguefruit and the focus of efforts concerned with studying it. Perhaps the term (sign) is most famous and valuable of these terms in the critical treatment of literary texts and eloquent speech, then statement of their ranks in quality and eloquence according to the termstature occupied in the system of artistic standards among literary scholars and critics.Tracing the stages of the concept development term (sign) from expressing abstract sensory connotations.Then, entering the linguistic thinking world as a common part of sound in human communication all its forms and levels. It became an artistic standard in evaluating high-level linguistic texts, poetry and prose.The subject of this study has not been preceded by any other study according to our limited knowledge as is the case with a group of literary and rhetorical criticism terms that originate in linguistic thought.
Keywords: Linguistics, sign, criticism, rhetoric.

المقدمة:

شغلت وسائل اتصال الإنسان بمحيطه حيزا واسعا من تفكيره منذ المراحل الأولى لانبثاق وعيه بقيمة تلك الوسائل وأثرها في حياته حتى الآن، إذ لم يقتصر إدراك السمة الرئيسة لوجود الإنسان، من أنه كائن اجتماعي بطبعه لا تكتمل مقومات حياته ولا تستقر مشاربها من دون التواصل مع بني جنسه، على العصر الحديث فقط، بل أدرك القدماء ذلك.

وإذا كانت اللغة الصوتية المنطوقة هي مركز الاهتمام المنهجي المنتظم، والبؤرة الناصعة التي دارت حولها معظم الجهود اللغوية والأدبية في عصور العربية كلها، فإن غيرها من وسائل التعبير وأدوات التواصل لم تعدم حظا من العناية، وفي المقدمة منها الوسائل الإشارية اللاصوتية الطبيعية والمصطنعة التي كاد يبلغ أثرها في الأداء أحيانا أثر التواصل

Email : Dr.ali 20212022@gmail.com

اللفظي، بل ربما كانت الدوال الإشارية أقدم أشكال التواصل عند الإنسان في مراحل حياته كلها، لذلك كان لها حضور واضح في التفكير اللساني عند اللغويين ونقاد الأدب وعلماء البلاغة والفلاسفة والحكماء والأصوليين، وكانت لهم في الموازنة بين اللغتين : الصوتية والإشارية نظرات مختصرة، ومباحث مطولةفي مستويات عدة يجمعها مفهوم اللسانية بوصفه العلم الذي يدرس، في جانب مهم منه، أنظمة العلامات الدالة على المعاني بصرف النظر عن أجناسها أو أنواعها، ومنذ ذلك الحين صارت (الإشارة) مصطلحا راسخ الدلالة في ميدان البحث اللساني بشتى أشكاله واتجاهاته.

والتعريف بجانب من الجهود القديمة المعنية بتوظيف مصطلح (الإشارة) في المستوى الفني من مستويات البحث اللساني المتمثل بالنقد الأدبي والبلاغي هو موضوع هذه الدارسة، أي إن الوجهة الخاصة لها هي رصد جوانب من المنجز العلمي القديم في توظيف الدلالة اللسانية لمصطلح (الإشارة) في معالجة النصوص الراقية وتقويها شعرا ونثرا.

تألفت الدراسة من هذه المقدمة ومبحثين اثنين وخاتمة بأهم نتائجها، عني المبحث الأول بالدلالة اللسانية لمصطلح الإشارة، وتضمن موضوعات عدة، هي: بيان المفهوم المادي للإشارة، والعلاقة الوظيفية بينها وبين الصوت، وما يتبع ذلك من إيضاح دلالة مصطلح (اللغة الإشارية) المقابل لدلالة (اللغة الصوتية). وقد استدعى الكلام في هذه المسألة محاولة استخلاص مسوغات إطلاق مصطلح (لغة) على منظومة الدوال الإشارية غير الصوتية المعبرة عن شتى المعاني والأغراض عند القدماء، فابتدأ الاستقراء بالمصطلحات المرادفة لمصلح (اللغة) في التعبير عن الإشارة، مثل (اللسان) و(الكلام) و(النطق)، وانتهى بالتعبير الصريح عنها بالمصطلح اللساني الأصيل، أي مصطلح (اللغة). وكانت خاتمة موضوعات هذا المبحث استقراء طائفة من نصوص الموازنة المباشرة بين الصوت والإشارة في حيز التحديد الاصطلاحي لمفهوم دلالة المصطلح ليكون هذا الموضوع خلاصة لاستقرار مفهوم الإشارة في منظومة التفكير اللساني.

وعرض المبحث الثاني المواقف والآراء في هذا المستوى المتقدم من مستويات العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة استُخْلِصَتْ فيها معايير فنية لنقد نصوص الكلام البليغ وتقويمها. وجرى تتبع تلك المواقف والآراء وترتيبها على أربع مراحل تصاعدت فيها المعالجة العلمية من القاعدة إلى القمة؛ المرحلة الأولى هي مرحلة الولادة والنشأة التي انبثق فيها المعيار النقدي المستمد من المعنى الاصطلاحي للإشارة الحسية، وشهدت المرحلة الثانية التصريح الجلي بما بين الصوت والإشارة من مناسبة في الوظيفة اللسانية مهَّدت لانتقال مفهوم الإشارة المجردة من حيز الدلالة الحسية الاصطلاحية إلى نقد حصائل الكلام البليغ وتقويمها، والمرحلة الثالثة هي مرحلة نضج الرؤية النقدية لمعيار الإشارة واستوائه في المعالجة الحية المباشرة للنصوص البليغة، ومثَّلت المرحلة الأخير ذروة ما وصلت إليه الدلالة اللسانية لمصطلح (الإشارة)، أي مستوى استخلاص المعايير الفنية في النقد الأدبي والبلاغي، بانتقال معيار (البلاغة والفصاحة) من الحكم على المراتب العليا للكلام إلى الحكم على الإشارة الحسية غير الصوتية.

والمنهج المتبع في مجمل أقسام الدراسة استقرائي وصفي، عماده نصوص وآراء قديمة جرى استقراؤها في مصادرها الأصيلة، ثم استعراضها مصنَّفة بحسب تقديرنا لقرب مضامينها إلى جوهر موضوع الدراسة، وما كان منها مُكمِّلا للموضوع اكتفينا بالإشارة إليه وتخريجه في مصادره أيضا، وزيادة التخريج في مواضع خاصة من الدراسة مقصود لذاته، والغاية منه بيان شيوع بعض المواقف والآراء وانتقالها عبر مراحلها التاريخية المختلفة.

وقد اقتضى منا منهج استقراء النصوص والآراء والمواقف وتصنيفها وعرضها تعليقات تصل النظائر بعضها ببعض، أو تُظهر الفوارق الدقيقة في المتشابه منها، واتبعنا فيها سبيل الإيجاز والاقتصاد ما أمكننا ذلك، حتى في المواضع التي قد يتسع فيها مجال القول وتحتمل الأخذ والرد في استدراك الخلل وتعدد المداخل في التمهيد لبعض المسائل.

وغاية ما نرجوه لهذه الدراسة التوفيق لبعض ما قصدَتْ له من التعريف بجانب من جوانب التفكير اللساني في نصوص ومواقف وآراء نحسبها من صميم المستوى الفني من البحث اللساني الحي في تراث العربية اتصلت فيه جهود أفذاذ من العلماء والمفكرين القدماء بعضها ببعض، وأما استقراؤنا لها ومعالجتها في التصنيف والترتيب والعرض فلا ندعي السلامة فيه من خطأ أو نقص أو خلل غير مقصود قد ينجم عن قصور في الفهم، أو تدفع إليه مضايق البحث حين لا يسعفنا استقراؤنا المحدود في ما تيسر الرجوع إليه من المصادر بالوصول إلى تحليل منهجي مقبول في بعض المسائل.

المبحث الأول

الدلالة اللسانية لمصطلح (الإشارة)

دخل مصطلح (الإشارة) حيز التفكير اللساني من طريق صلة الإشارة بالصوت، لأن الصوت هو عماد التفكير اللساني وأساسه المتين، وقد اتفقت الكلمة في الإرث المعرفي القديم والدرس الحديث على أن الصفة الصوتية للغة حقيقة تعم لغات البشر كلها، لذلك استأثر الصوت مُمَثَّلا بـ(الكلام) بمصطلح اللغة ممثلا بـ(اللسان)، لأن العلاقة بينهما علاقة تلازم لا علاقة إضافة بحسب اصطلاح المناطقة[1].

ومصطلح (لغة) ومرادفاته، مثل (العبارة) و(الكلام)، بدلالاتها السائدة لا تكاد تُطلق ابتداء إلا على الأصوات المؤتلفة بنظام خاص[2]، ولو أن أنسانا ، في أي مكان من الأرض، طرقت أسماعه، بلغته الأصيلة، كلمة (لغة) لوحدها، لما تبادر إلى ذهنه شيء سوى هذه الأصوات المنطوقة؛ لأن الكلمة وُضِعَتْ لهذا المعنى وضعا اصطلاحيا عرفيا عزَّز من ثباته استئثار الصوت بمرتبة الصدارة في عملية التواصل والتفاهم بين البشر «لأنه لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام»[3]، واللغة المنطوقة «وسيلة التعامل الاجتماعي الأولى في المجتمع الإنساني»[4].

وتعم الدلالة الوضعية لمصطلح (الإشارة) مفاهيم محسوسة وغير محسوسة، قال أبو البقاء الكفوي (ت1094ه): «الإشارة، عند إطلاقها حقيقةً، في الحِسِّيَّة، وإشارةُ ضمير الغائب وأمثالها ذهنيَّة لا حِسِّيَّة»[5]. والإشارة الحسية هي القسيم المرادف للصوت في حيز التفكير اللساني الذي تجلى عند الإنسان في التعبير عن الأغراض المادية والدلالة على الأفكار والمعاني المختلفة.

العلاقة الوظيفية بين الصوت والإشارة

أشرنا في مقدمة الدراسة إلى أن الإنسان عرف منذ القدم وسائل أخرى في التواصل مع محيطه غير اللغة الصوتية المنطوقة، منها الإشارات والهيئات المرئية بشتى أشكالها ومصادرها.

وبعد الإلمام بالدلالة الأصيلة لمصطلح (اللغة) بما يشير إليه من مفهوم اللغة الصوتية المنطوقة اتضح بجلاء سبيل انتقال دلالته إلى حيّز الاصطلاح على الإشارات أو الدوال غير الصوتية.

ولسنا الآن بصدد متابعة هذه المسألة من الوجهة التاريخية خارج الحدود الرئيسة المرسومة لدراستنا في هذا المبحث، وهي بيان الدلالة اللسانية لمصطلح (الإشارة) بتتبع ما انطوى عليها الموروث القديم، بشتى اتجاهاته المعرفية، من وصف بقية الوسائل الإشارية بمصطلح (اللغة) أو المصطلحات المرادفة له.

اللغة الإشارية

أدى استقراؤنا المحدود في الإرث المعرفي القديم بشتى اتجاهاته إلى الوقوف على التعبير عن الدوال اللاصوتية التي يجمعها مفهوم (الإشارة) بثلاثة مصطلحات مرادفة لمصطلح (اللغة) بدلالته الصوتية، هي: (اللسان)، و(الكلام)، و(النطق)، فضلا عن المصطلح اللساني الأصيل نفسه، أي مصطلح (اللغة)، وذلك من قبيل الوصف المجازي، تشبيها للإشارة باللغة الصوتية المنطوقة.

الإشارة واللسان

ترجع نسبة أقدم نص ورد فيه المصطلح الأول، أي (اللسان)، مرادفا في وجه رئيس من وجوه دلالته اللسانية لمصطلح (الإشارة)، إلى من نسبت إليه البوادر الأولى لنشأة الدرس اللغوي في العربية، أعني الإمام علي بن أبي طالب، عليه السلام، في قوله: (لسان الحال أصدق من لسان المقال)[6].

ومن الراجح جدا أن لا يكون محض مصادفة رجوع المعادلة الجامعة بين وسيلتي التعبير والاستدلال عند الإنسان في أقدم نصوصها والإرهاصات الأولى للنظر في علم العربية إلى مصدر واحد، ومن ثميكون مبعث الموازنة بين طرفي المعادلة، (الحال) التي هي من أصناف الدوال الإشارية اللاصوتية، و(المقال) الذي يمثل جوهر الصفة الصوتية للسان في هذا النص، على الرغم من وجازته، وعيا يتعدى سياق الوعظ المجرد إلى إدراك ما لكل طرف منهما من وظيفة في الدلالة، وبهذا السياق الوظيفي ورد نص قول الإمام علي، عليه السلام، في مباحث دلالية، بعضها مؤيدة بنصوص من

القرآن الكريم، والموروث النبوي، والنظم الفصيح بأساليب لم تخل من صبغة منهجية[7]، بنحو ما اكتسب مصطلح (الحال) المعبر عن مفهوم الإشارة غير الصوتية صفة منهجية راسخة في الدرس اللغوي بصيغته نفسها، سواء أكانت مجردة، أي صيغة (الحال)[8]، أم مشروحة في ضمن عبارات، منها (ما يفهم من حال الشيء)[9]، و(الحال التي تسمى نصْبَة)[10]، وقد ورد المصطلح الأخيرة، أي(النصبة)، بصيغته المجردة أيضا[11].

الإشارة والكلام

إذا كانت الحكمة هي الإطار المعرفي الذي ضم مصطلح (اللسان) بدلالة إشارية مقابلة لما يفيده مصطلح (اللغة) من دلالة صوتية في النص المتقدم الذكر، فقد ورد المصطلح الثاني، أي (الكلام)، بسياق المقابلة نفسه في ضمن مقدمات اتجاه معرفي منهجي قديم آخر هو أصول الفقه والأحكام الشرعية، كما في قول زين الدين العاملي (ت965ه): «إطلاق الكلام على الكتابة والإشارة وما يُفهم من حال الشيء: إطلاق مجازي، على الصحيح، لا من باب الاشتراك»[12].

وقد استقر الإرث المعرفي والوعي الثقافي، فضلا عن البحث العلمي المنهجي، في العصر الحديث على وصف الوسائل الإشارية غير الصوتية بمصطلح (الكلام) المرادف في الوجه الرئيس من وجوه دلالته لمصطلح (اللغة) من قبيل المجاز تشبيها لها باللغة الصوتية أيضا؛ قال الدكتور حسن ظاظا: «كل وسيلة للتخاطب تعتمد على مجموعة من العلامات العامة المُصْطَلَحِ عليها جديرة بأن تُسمى (كلاما)، سواء أكانت العلامات صوتية أم غير صوتية. على أن المكانة التي يشغلها الكلام الصوتي المنطوق به في حياة الإنسان وحضارته، والتي لا يضارعه فيها أي نوع آخر من أنواع التعبير أو التفاهم، قد انتهت بأن جعلت لفظة (كلام) مقصورة في الاستعمال على التفاهم الصوتي وحده لا تتعداه إلا على سبيل المجاز»[13]، أي إن وصف (اللغة) لحق الإشارة بسبب ما تؤديه من الوظائف الحقيقية للكلام في التعبير عن المعاني أو إيصالها من مصدرها إلى متلقيها، فالإنسان هو موجدها، وهو متلقيها، شأنها في ذلك شأن الصوت اللغوي، ولعل هذا التناسب بينها وبين الصوت من ممهدات السبيل لاستحقاقها الوصف بمصلح (لغة).

الإشارة والنطق

صلة الإشارة بمصطلح (الصوت) مباشرة وغير مباشر، إذ يتوسط (الكلام)، بدلالته العرفية، بينهما في الصلة غير المباشرة، لأن (الكلام) بتلك الدلالة: (لفظ منطوق)، والنحويون هم أكثر المهتمين بتعيين العلائق بين هذه المصطلحات من القدماء بسياق منهجي مطرد وردت فيه الموازنة بين الدوال الصوتية، ممثلة بـ(الكلام) وما اتصل به في أداء المعنى من حيث الصفة الصوتية اللغوية من مصطلحات أخرى كـ(القول) و(اللفظ)، والدوال اللاصوتية، وفي مقدمتها (الإشارات) بشتى أصنافها، وذلك في غضون شرح أول مبحث من مباحث مصادر نحو العربية، أي شرح (باب الكلام وما يتألف منه)، وهو الباب الذي قامت عليه سائر أبواب النحو[14].

وأما النصوص الجامعة بين مصطلحي (الإشارة) و(النطق)، بالمقارنة الصريحة المفصحة عن نيابة أحدهما عن الآخر في وظيفة أداء المعنى أو الدلالة، فمنها ما ورد فيه مصطلح (الإشارة) بالفهم العام الذي يصدق في جملة الدوال غير الصوتية من دون تخصيص، كقول أبي البقاء الكفوي (ت1094ه) في بيان مفهوم هذا المصطلح بمنحاه العام: «الإشارة: التلويح بشيء يفهم منه النطق، فهي ترادف النطق في فهم المعنى»[15].

ومنها ما ورد فيه التخصيص بجنس معين من أجناس الدوال الإشارية، كالحال، أو الهيأة، أو النصبة في قول سعد الدين التفتازاني (ت792ه) بعقب ما ذكره من أقسام الاسم ودلالاتها: «وأكثر هذه الأقسام مما يجري في غير الاسم، لاسيما الكلمة، فإنها تكون متواطئا كـ (ذَهَبَ)، ومشكِّكا كـ(وُجِدَ)، ومشتركا كـ(ضَرَبَ)، ومنقولا كـ(صلّى)، وحقيقة كـ(نَطَقَ الإنسانُ)، ومجازا كـ(نَطَقَتِ الحالُ)، بمعنى: دَلَّتْ. ولذا قال الشيخ في هذا المقام من (الشفاء): اعلم أنّا نعني بالاسم ههنا كل لفظ دال، سواء كان يختص باسم الاسم، أو كان يختص باسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلُّ إلا بالمشاركة»[16].

ومما يجري في هذا السياق من التخصيص: المحفوظ من بعض الأقوال المأثورة، كقول إبراهيم بن سيار النظام البصري (ت221ه) في ضمن رواية جاء فيها: «قيل للنظام: ما الأمور الصامتة الناطقة؟ فقال: الدلائل المخبرة، والعبر الواعظة»[17].

الإشارة واللغة

يعد إطلاق مصطلح (اللغة) على مفهوم الدوال غير الصوتية غاية ما يبلغه التعبير المصوِّر لنيابة أحدهما عن الآخر في الوظيفة الدلالية، وبخلاف ورود المصطلحات الأخرى المرادفة لمصطلح الإشارة في ضمن مباحث منهجية ورد مصطلح (اللغة) في أثناء نص تغلب عليه صفة الإنشاء الأدبي، وذلك قول أبي حيان التوحيدي في موضع من كتابه (الإشارات الإلهية): «هذا شَذْوٌ مِن حديثٍ إنْ تُجوذِبَ طَرفاهُ لم يلتقيا إلى آخر العمر، ولكن، على كل حال، قد تذكَّرنا به شَجْواً، وتطلَّبنا منه صَفْواً، وإلى أن ينطق مِزْهَرُ الحق بلسان الصدق فلي ولك به مُتَعَلَّلٌ من أفانينَ ما يُتَضايَقُ به ويُتَعاشَرُ عليه، ومن ضُروب ما تَستغيثُ منه ثم تَفزعُ إليه. وكيف نَبْرَأُ من هذه الأمراض، وقد نَبَتْنا في معادن البلاء، سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من مَحيص! هذا صحيح، لا محيص بالصبر ولا بالجزع، ولكن بلطفٍ مِنْ عند مَنْ كان به الجزع، وله كان الصبر، فإنه إذا بدت ذرَّةٌ من عنايته أغنت عن الجزع والصبر ... وتناغت الأشياءُ بلغة عَجْماءُ ولكن مفهومة، وتلاقت الأحوال بملابس الإيضاح ولكن مكتومة»[18]،ولا دلالة لـ(اللغة العجماء المفهومة) في هذا النص المنتزع من (الإشارات الإلهية) غير (الإشارات) اللاصوتية المعبرة عن المعاني الظاهرة وغير الظاهرة.

التعريف الاصطلاحي في ضمن حدود الدلالة

وجدنا في جانب من الجهود القديمة التي أصلت المفهوم اللساني للإشارة منهجا متميزا في التأصيل للمستند إلى إدراك العلاقة الجوهرية بين الأصوات والإشارات من جهة تصنيفها بأنها رموز تدل على المعاني، وقد أدى إدراك هذه العلاقة إلى اقتران طرفيها عند تحديد القدماء لمفاهيم مصطلحات المعرفة المتصلة بهما، كـ(العبارة) و(الإشارة) و(الدلالة) و(الدليل) والوجوه الضابطة لكل مصطلح فيهما.

ورَسْم حدود دلالة المصطلحات لكي لا يلتبس بعضها ببعض من الأسس المتينة التي قامت عليها صنوف العلم والمعرفة المختلفة في الحضارة العربية الإسلامية؛ قال ابن سينا (ت427ه) في تعريف (الحد): «ما ذكره الحكيم في كتاب (طونيقا): أنه القول الدال على ماهية الشيء، أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصل له من جنسه القريب»[19]. وقال أبو الوليد الباجي (ت474ه): «الحَدُّ: هو اللفظ الجامع المانع، ومعناه: الذي يجمع المحدود على جنسه، ويحصره، ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه، وما هو منه أن يخرج عنه»[20]. وقال القرافي (ت684ه) في تعريف (الحد) و(الاصطلاح): «الحَدُّ: هو شرح ما دل عليه اللفظ بطريق الإجمال ... [و] الاصطلاحات: هي الألفاظ الموضوعة للحقائق»[21]. وقد شهدت الحضارة العربية الإسلامية مصنفات مستقلة في (الحدود) بما دلت عليه الكلمة من معنى الاختصاص بتعريف مصطلحات شتى العلوم والفنون والمعارف[22].

ودلالة الرمز على المعنى هو الحد الجامع بين الصوت والإشارة، فكلاهما رمز له دلالة معيَّنة، وكان هذا المفهوم من المبادئ العامة التي أدركها القدماء وهم بصدد تحديد مفاهيم مصطلحات المعرفة وتقعيدها، ولذلك قرنوا بينهما تلميحا أو تصريحا؛ ومن موارد التلميح قول أبي الوليد الباجي في تعريف (النظر والاستدلال) بأنه: «تفكُّر الناظر في حال المنظور فيه طلبا للعلم بما هو ناظر فيه، أو لغلبة الظن، إن كان مما طريقه غلبة الظن»[23]، وواسطة التفكر وأداتها الدوال المؤدية إلى العلم بصرف النظر عن أجناسها، سواء أكانت صوتية أم غير صوتية.

وظهر هذا المفهوم عند القدماء أيضا حين عرَّفوا الدلالة بأنها «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»[24].

والتعريف المتقدم عام يشمل كل ما يحصل به العلم سواء أكان صوتا أم إشارة، وقد تكرر ظهور هذا المفهوم أيضا عند تعريف الدليل في اللغة والاصطلاح: «الدليل في اللغة هو المرشد، وما به الإرشاد. وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم العلم به العلم بشيء آخر»[25].

ومما عزَّز الاعتقاد بإرادة المفهوم المتقدم في التعريفين ورود التصريح بطرفيه، (الصوت) و(الإشارة)، بنحو واضح لا لبس فيه عند الحديث عن ضوابطه المنهجية؛ قال سعد الدين التفتازاني (ت792ه) في تعريف الدلالة: «هي كون الشيء بحيث يُفْهَمُ منه شيءٌ آخر، والأول الدال، والثاني المدلول؛ فإن كان الدال لفظا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكل منهما

وضعية إنْ تَوَقَّفَ الفهمُ على الوضع والاصطلاح، وإلا فغير وضعية»[26]، والموازنة بين الدال اللفظي ممثلا بالصوت، وغير الفظي ممثلا بسائر الدوال الإشارية غير الصوتية، ظاهرة غاية الظهور في كلام التفتازاني.

وزاد الشريف الجرجاني (ت816ه) الموازنة بين الطرفين ظهورا وتصريحا في قوله: «ووَجْهُ ضَبْطِهِ: أَنَّ الحُكْمَ المُستفاد من النَّظْمِ: إمّا أن يكون ثابتا بنفس النظم، أو لا. الأول: إذا كان النظم مَسوقا له فهو العبارة، وإلا: فَالإشارة»[27].

ولا يخفى أن المقصود بـ (العبارة) في الكلام المتقدم الأصوات المنتظمة بعلاقات خاصة تعبِّر عن دلالات معينة، وإن غابت العبارة لسبب ما حلَّت الإشارة محلها حتى في المهمات، كالعقود والإيقاعات؛ قال علي بن الحسين العاملي المعروف بالمحقق الكركي (ت940ه): «اعلم أنه لا بدَّ في كل عَقْدٍ لازم، ولو من أحد الطرفين، وقوعه باللفظ الصحيح الشرعي العربي ... ويُشترط في الإيقاعات أيضا وقوعُها باللفظ الصحيح العربي مع الإمكان ... فائدة: تكفي إشارةُ الأخرسِ الدالة على إرادة صِيَغِ العقود والإيقاعات، ويترتَّب عليها أثرها، وكذا العاجز عن النطق لمرض أو نحوه»[28].

وقد استوفى الراغب الأصفهاني (ت502ه) حدود هذه العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة بكلام موجز حين قال: «الدلالة: ما يُتَوَصَّلُ به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب. وسواء كان بقصدٍ ممن يجعلُهُ دلالةً أم لم يكن بقصد، كمَنْ يرى حركةَ إنسان فيعلم أنه حيٌّ؛ قال تعالى: ﴿ما دَلَّهُمْ على مَوْتِهِ إلّا دابَّةُ الأَرْضِ﴾ [سبأ 14]»[29].

المبحث الثاني

التوظيف الفني لمصطلح (الإشارة) في النقد الأدبي والبلاغي

اختص الموضوع الرئيس لهذا المبحث عند القدماء بالجهود المعنية برواية الأدب ونقده التي قامت على أساس من توظيف معنى اتساع الدلالة المتحقق في الدوال غير الصوتية ممثلة بـ(الإشارة) توظيفا فنيا في تقويم المستويات العليا من اللغة، أي الأجناس الأدبية شعرا ونثرا، ونقدها على وفق مقدار المنجز الإبداعي في هذا الحد، أي الحد في سعة التعبير الفني عن دلالات كثيرة برموز صوتية محدودة، بنحو ما اتسعت له الرموز الإشارية بالأصالة.

والسياق المنهجي لهذا الحد منقول إلى نقد حصائل اللغة الصوتية وتقويمها في مستوياتها الفنية العليا من لمح ذلك الأصل المتحقق في الدوال غير الصوتية، وهي من أهم الحقائق الجوهرية في معالجة هذا المستوى الفني من العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة، لذلك حرصت بعض الجهود العلمية المتميزة على تقريرها في التمهيد للنصوص الأدبية المنقودة بالمعيار المستخلص من تلك العلاقة، من ذلك ما وجدناه عند السجلماسي (ت بعد704ه) الذي عد (الإشارة) جنسا مستقلا من أجناس (علم البيان وصنعة البلاغة)، ومهَّد لما اختاره من شواهدها بقوله: «الجنس الثالث: الإشارة. والإشارة عند الجمهور مثالٌ أَوَّلٌ لقولهم: أشارَ يُشيرُ، كأنَّه الإيماءُ إلى الشيء، والإلماعُ نحوه. وهو منقولٌ إلى هذه الصناعة، وموضوعٌ فيها على العبارة عن المعنى بلوازمه وعوارضه المتقدمة، أو المتأخرة، أو المساوقة، من غير أن يُصَرَّحَ لذلك المعنى بلفظ أو قول يخصُّ ذاته وحقيقته في موضوع اللسان»[30].

وقد استغرق السياق المنهجي لهذا المستوى الفني من العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة مراحل عدة في النشأة والتطور لم تغب عنها ملامح الموازنة بين الجهتين، والتقسيم المنهجي لنشأة المعيار الفني المستخلص من الموازنة في هذا المستوى على مراحل لا يعني بالضرورة استقلال كل مرحلة من حيث الموضوع أو المضمون، لأنها مراحل متداخلة من حيث الزمن، ويتمم بعضها بعضا، ولا تنفك واحدة منها عن الصلة العضوية بالمجموع من حيث المعالجة، ومن ثم لا بد من الإحاطة بها كلها من أجل الوصول إلى النتيجة المرجوة من دراسة هذا الموضوع برمته.

الولادة والنشأة

صفةُ اتساع الدوال غير الصوتية لاستيعاب معان كثيرة في رموز مفردة حقيقةٌ اشتركت في إدراكها العلوم والمعارف القديمة بشتى اتجاهاتها، ولكن جذور النشأة الأولى لتوظيف هذه الصفة في نقد المستوى الفني من اللغة بنظام منهجي واضح المعالم ترجع إلى القرنين الثالث والرابع للهجرة على يد قدامة بن جعفر (ت337ه) الذي أفاد من معارفه الفلسفية في دراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى، ومما تمخضت عنه تلك الدراسة حصر وجوه ائتلاف اللفظ والمعنى وأنواعه، ومن بين

تلك الأنواع نوع سماه قدامة بمصطلح (الإشارة)، وأفاد منه في معالجة جمهرة من النصوص الأدبية بعد أن أبان عن فحواه عنده في قوله: «ومن أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى: (الإشارة)، وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملا على معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم في وصف البلاغة، فقال: هي لمحة دالة»[31].

واختيار مصطلح (الإشارة) الدال على المعيار النقدي البلاغي الذي قصد قدامة لاستنباطه، فضلا عن مجمل كلامه في إيضاح فحواه من جهة المعنى الخاص الذي لا يبتعد كثيرا عن المعنى العام لمفهوم (الإشارة بالكلام)، يومئ إلى استعارة مضمونه من صفة اتساع الدلالة في الرموز الإشارية غير الصوتية، وقد وجدنا التصريح بهذه العلاقة، لا مجرد الإيماء إليها، عند من تابع قدامة على اعتماد هذا المعيار في مراحل أخرى، وقبل الإلمام بمواقفهم منه التي لا بد من استحضارها في استخلاص الفائدة الدقيقة من كلام قدامة يحسن التنبيه على أثر ما استنبطه الأخير في المرحلة التاريخية نفسها، أي عند أقرانه في القرن الرابع للهجرة. وأشهر علماء الأدب ونقاده الذين ظهرت ملامح من تأثرهم بما سبق إليه قدامة في ذلك العصر: أبو علي الحاتمي (ت388ه)، وأبو هلال العسكري (ت395ه).

روى الحاتمي في كتابه (حلية المحاضرة) جمهرة من نصوص الأدب التي يصدق في بنائها اللغوي حد مصطلح (الإشارة) عند قدامة، أي التعبير عن دلالات كثيرة بألفاظ محدودة، مع مراعاة مقتضى الإجادة في البناء الفني، وصدَّرها الحاتمي بعنوان صريح بإرادة هذا المعيار في الاختيار، والعنوان المقصود هو (أحسن ما ورد في الوحي والإشارة)[32].

وعلائم تأثر الحاتمي بقدامة لا تقف عند صيغة هذا العنوان المشتمل على مصطلح (الإشارة) بدلالته النقدية الخاصة فحسب، بل العلامة الرئيسة على ذلك تصريح الحاتمي بسبق قدامة إلى استنباط هذا المعيار، وذلك في كلام للحاتمي أورده في غضون اختياراته لأحسن ما قيل في الوحي والإشارة من نصوص الأدب، وجاء فيه: «حُكي عن عيسى بن عبد العزيز الطاهري، قال: جمعني وقدامة الكاتب مجلس، ولم أر أفرسَ منه في بيت شعر، فسألته عن (الإشارة)، فقال: هي اشتمال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة باللمحة الدالة. فقلت: اذكر أحسن ما يحضرك في ذلك. فقال ...»[33].

وأما أبو هلال العسكري فقد عقد في كتابه (الصناعتين) فصلا عنوانه (الإشارة)، ضمَّنه شواهد من نصوص أدبية يصدق فيها حد مصطلح (الإشارة) عند قدامة من حيث البنية اللغوية والفنية أيضا، ومهَّد لتلك الشواهد بقوله: «الفصل السابع: في الإشارة: (الإشارة) أن يكون اللفظ القليل مشارا به إلى معان كثيرة، بإيماء إليها، ولمحة تدل عليها؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿إذ يغشى السدرة ما يغشى﴾[النجم 16]. وقول الناس: (لو رأيْتَ عَلِيّا بين الصَّفَّين)؛ فيه حذف وإشارة إلى معان كثيرة»[34].

وكلام أبي هلال في التمهيد لمختاراته يفصح بجلاء عن تأثره بقدامة، ولكنه أغفل التنبيه على سبق قدامة إلى الدلالة على هذا المعيار الفني بذلك المصطلح، بنحو ما أغفل التنبيه على هذه المسألة بعض من تأخر زمنه عن زمن أبي هلال من علماء الأدب ونقاده، كأبي البركات الأنباري (ت577ه) في موضوع (الإشارة) من كتابه (اللمعة في صنعة الشعر)، وأسامة بن منقذ (ت584ه) في (باب الكناية والإشارة) من كتابه (البديع في نقد الشعر)، وشهاب الدين الحلبي (ت725ه) في مبحث (الإشارة) من كتابه (حسن التوسل)، ومرعي بن يوسف الكرمي (ت1033ه) في (باب الإشارة) من كتابه (القول البديع)، وأبي البقاء الكفوي (ت1094ه) في عنوان (الإشارة) من كتابه (الكليات)[35].

التصريح بالمناسبة

جرى التنبيه في موضع قريب على قيام من تابع قدامة في توظيف المعيار النقدي المستمد من الدلالة غير الصوتية لمصطلح (الإشارة) بالتصريح بالمناسبة التي جوَّزت هذه الوظيفة، أي صفة اتساع الدلالة في الرموز الإشارية غير الصوتية، لا مجرد الإيماء إلى المناسبة المقصودة بنحو ما ورد عند قدامة نفسه، ثم عند أبي علي الحاتمي، وأبي هلال العسكري من بعد.

وقد شملت هذه الملاحظة المنهجية معظم المتأخرين عن قدامة، منهم: ابن أبي الإصبع المصري (ت654ه) الذي قال في ضمن باب عنوانه (باب الإشارة) من كتابه (بديع القرآن): «وهو ممَّا فَرَّعَهُ قدامة من ائتلاف اللفظ مع المعنى، وشرحه فقال: هو أن يكون اللفظ القليل دالا على المعنى الكثير، حتى تكون دلالة اللفظ كالإشارة باليد، فإنها تُشير بحركة واحدة إلى أشياء كثيرة لو عُبِّرَ عنها بأسمائها احتاجت إلى عبارة طويلة وألفاظ كثيرة»[36].

ومنهم: صفي الدين االحلي (ت752ه) الذي قال، في ضمن مبحث عنوانه (الإشارة) أيضا من كتابه (شرح الكافية البديعية): «وهي عبارة عن أن يشير المتكلم إلى معان كثيرة بكلام قليل، يشبه الإشارة باليد؛ فإن المشير بيده يشير، دفعة واحدة، إلى أشياء لو عبر عنها بلسانه لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة. وهذا النوع من مستخرجات قدامة»[37].

النضج والاستواء

السمة الفارقة لهذه المرحلة شمول المعيار النقدي الذي ابتدأ بلمح صفة اتساع الوظيفة الدلالية في الإشارة غير الصوتية لشتى مراتب الكلام البليغ وأنواعه، ثم الانتقال بفحوى هذه الصفة في ضمن إطار منهجي فني إلى ميدان الإشارة الصوتية ممثلة بأعلى مستويات اللغة وأرقاها.

وقد يكون منطلق هذه المرحلة، من الوجهة التاريخية بحسب استقرائنا المحدود، (باب الإشارة) من كتاب (العمدة) لابن رشيق القيرواني (ت456ه) الذي استقصى فيه أنواع الكلام البليغ المستوعب لجوهر المعيار النقدي الذي فرَّعه قدامة من مبحث ائتلاف اللفظ والمعنى، أعني الدلالة على المعاني الكثيرة بالألفاظ المفردة أو التراكيب المختصرة مع جودة البناء وإحكامه.

افتتح ابن رشيق الكلام في هذا الباب بتمهيد موجز في بيان القيمة الفنية لمفهوم (الإشارة) في النص الأدبي فقال: «(الإشارة) من غرائب الشعر ومِلَحِهِ، وبلاغة عجيبة تدلُّ على بُعد المرمى وفَرْطِ المقدرة. وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز، والحاذق الماهر. وهي في كل نوع من الكلام لَمْحَةٌ دالة، واختصار وتلويح يُعرف مجملا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه»[38].

ومن بعد التعريف بالإشارة وبيان قيمتها في النظم شرع ابن رشيق في استقصاء موارد تحقُّقها في ضروب الكلام البليغ التي عيَّنها بالمصطلحات الدالة عليها، وجميع هذه المصطلحات وما دلت عليه من المعاني الدقيقة تؤول إلى المعنى الذي استنبطه قدامة من مصطلح (الإشارة) بالصفة المُجتلَبة من الإشارة اللاصوتية إلى الإشارة الصوتية، وقد ذكر ابن رشيق منها: الإشارة بالوحي، والإشارة التي على معنى التشبيه، والإشارات بالتفخيم، والإيماء، والتعريض، والتلويح، وأنواع الإشارة في الكناية والتمثيل، والرمز، واللَّمْحة، واللُّغْز، واللَّحْن أو المحاجاة، وحذفُ بعض حروف اللفظ، والتورية، والتتبيع[39].

ولم يغفل ابن رشيق في غضون كلامه على توجيه بعض الشواهد عن ذكر مَن تقدَّمه إلى الاستشهاد بها في الغرض نفسه، ولاسيما قدامة والحاتمي[40].

ولم يخل كلام ابن رشيق أيضا من بعض مواقف الموازنة بين (الإشارة الصوتية) و (الإشارة اللاصوتية)، من مثل قوله في (الرمز) الذي عدَّه في ضمن أنواع الإشارة: «ومن أنواعها: الرمز ... وأصل الرمز: الكلام الخفي الذي لا يكاد يُفهم، ثم استُعمل حتى صار الإشارةَ. وقال الفرّاء: الرمز بالشفتين خاصة»[41].

واستمرت الرؤية الشاملة المستندة إلى المعيار النقدي المستنبط من مفهوم اتساع الدلالة غير الصوتية لمصطلح (الإشارة) بعد ابن رشيق في كتب البلاغة المتأخرة، ولعل من أكثرها التزاما بحفظ السياق المنهجي لتفريع ضروب الكلام البليغ وأنواعه عن الدلالة الأصيلة لمصطلح (الإشارة) كتاب (المنزع البديع) للسجلماسي.

وقد نبَّهنا في مفتتَح هذا المبحث على أن السجلماسي عدَّ (الإشارة) في هذا الكتاب جِنْسا مستقلا من أجناس (علم البيان وصنعة البلاغة)، ومهَّد لما انتخبه من نصوصها وشواهدها بتمهيد حصيف محكم في بيان أهم الحقائق الجوهرية في معالجة هذا المستوى الفني من العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة، أعني اجتلاب السياق المنهجي للمعيار النقدي القائم على أساس سعة الدلالة في المستويات العليا لحصائل اللغة الصوتية من تحقُّقِ هذا الوصف بالأصالة في جنس بعينه من أجناس الإشارة غير الصوتية.

وضمَّ تمهيد السجلماسي تتمة مهمة نرى من المناسب ذكرها هنا متصلة بسياقها الذي تقدم نقل شطر منه في موضع قريب، ونص التمهيد بتمامه هو قول السجلماسي: «الجنس الثالث: (الإشارة). والإشارة عند الجمهور مثال أول لقولهم: أشار يشير، كأنه الإيماء إلى الشيء، والإلماع نحوه. وهو منقول إلى هذه الصناعة، وموضوع فيها على العبارة عن المعنى

بلوازمه وعوارضه المتقدمة، أو المتأخرة، أو المساوِقة، من غير أن يُصَرَّح لذلك المعنى بلفظ أو قول يخصُّ ذاته وحقيقته في موضوع اللسان. واسم (الإشارة) هو اسم لمحمول يُشابِه به شيءٌ شيئا في جوهره المشترَك لهما، إذ كان جنسا عاليا يُحمل على نوعين تحته متوسطين، الأول: الاقتضاب، والثاني: الإبهام»[42].

ومن بعد هذا التمهيد شرَع السجلماسي بذكر ما انشعب عن كل نوع من هذين النوعين من الفروع، بعد التعريف به وبيان حقيقته ومفهومه، ومعظم ما ذكره هو مما سبق إلى ذكره ابن رشيق في (العمدة) ، ولكن السجلماسي أعاد ترتيبها بحسب ما بينها من علائق دقيقة في الدلالة؛ فعدَّ في النوع الأول أربعة فروع، هي: التتبيع، والكناية، والتعريض، والتلويح. وعد في النوع الآخر فرعين، هما: التنويه، والتعمية. وفي التنويه قسمان، هما: التفخيم، والإيماء. وفي التعمية أربعة أقسام، هي: اللحن، والرمز، والتورية، وحذف بعض حروف اللفظ[43].

بلاغة الإشارة غير الصوتية وفصاحتها

التصريح بـ(بلاغة) الصوت و(فصاحته) ممثلا باللسان أو الكلام البليغ أمر مألوف ليست به حاجة إلى شاهد أو دليل، ولكن الحكم بـ(بلاغة) الإشارة غير الصوتية و(فصاحتها)، على وفق رؤية منهجية تستند إلى مقومات موضوعية محدَّدة، أمر نادر، وهو، من بعدُ، ثمرة من ثمار الجهود القديمة في الموازنة بين الدوال الصوتية واللاصوتية عند مستواها الفني.

وقد وجدنا بوادر هذا الحكم المتميز عند الذين تناولوا جانبا من جوانب العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة هو مصاحبة الإشارة للكلام، منهم الجاحظ (ت255ه) في قوله: «قد قلنا في الدلالة باللفظ، وأما الإشارة باليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف ... والإشارة واللفظ شريكان، ونِعْمَ العون هي له، ونِعْمَ الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تُغني عن الخط. وبعدُ: فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة، وحلية موصوفة، على اختلاف في طبقاتها ودلالاتها»[44]. ولم تتعد بوادر الحكم ببلاغة الإشارة وفصاحتها في كلام الجاحظ بعض الصفات الممهِّدة له، مثل (الصورة المعروفة)، و(الحلية الموصوفة)، فضلا عن تنبيه عام على وجود (طبقات ودلالات) للإشارة.

ومنهم ابن رشيق القيرواني (ت456ه) الذي أَلَمَّ بمسألة مصاحبة الكلام للإشارة في ضمن (باب الإشارة) نفسه، ومما ذكره في هذه المسألة شواهد من شعر أبي نواس لا بد من أن تصحب إنشادها إشارات من يد المنشد، قال ابن رشيق: «ومن الإشارات مَصحوبة، وهي عند أكثرهم مَعيبة، كأنها حَشْوٌ واستعانة على الكلام، نحو قول أبي نواس:

قالَ إبراهيمُ بالما لِ كذا غَرْبا وشَرْقا

ولم يأت بها أبو نواس حَشْواً، ولكن شطارة وعبثا بالكلام، وإن شئت قلت: بيانا وتثقيفا، كما قال رسول الله، ﷺ، لعبد الله بن عمرو بن العاص: (وكيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس، قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فكانوا هكذا؟ وشبك بين أصابع يديه) ... وقد جاء أبو نواس بإشارات أخر لم تجر العادة بمثلها، وذلك أن الأمين بن زبيدة قال له مرة: هل تصنع شعرا لا قافية له؟ قال: نعم، وصنع من فوره ارتجالا:

ولقد قلت للمليحة قولي من بعيد لمن يحبك (إشارة قبلة)

فأشارت بمعصم ثم قال من بعيد خلاف قولي (إشارة لا لا)

فتنفست ساعة ثم أني قلت للبغل عند ذلك (إشارة امْشِ)

فتعجب جميع من حضر المجلس من اهتدائه وحسن تأتيه، وأعطاه الأمين صلة شريفة»[45].

والملاحظة الرئيسة المفادة مما تقدم نقله من قول ابن رشيق هي تدرج الأحكام على الإشارة المصاحبة للكلام من الحشو المعيب بنحو عام، إلى الشطارة والعبث بالكلام في أول نصي أبي نواس، حتى انتهى إلى تعجب الذين استمعوا النص الآخر لأبي نواس من اهتدائه وحسن تأتيه في مزج الكلام بالإشارة وإنزال الإشارات منزلة القوافي، وهي أحكام لا تكاد تتخطى عتبة التمهيد للحكم الصريح ببلاغة الإشارة وفصاحتها أيضا.

ولكن ابن رشيق صرَّح بفصاحة الإشارة المقترنة بالكلام حين تعلَّق الحكم بنص من جنس آخر غير الشعر، هو الحديث النبوي الذي حشره بين نصي أبي نواس، وقد استند الحكم بفصاحة الإشارة فيه إلى مقومات موضوعية، بعضها مما يتصل بالمعنى أو الدلالة ، وهي (البيان والتثقيف)، واتصل بعضها بالبناء أو التركيب، وهي (البعد من الحشو والتكلف).

وظهرت المقومات الفنية للحكم بفصاحة الإشارة غير الصوتية المقترنة بفصاحة الكلام بنحو أكبر وضوحا وأكثر قربا من منهجية البحث عند ابن أبي الإصبع المصري (ت654ه) في (باب الإشارة) من كتابه (تحرير التحبير)، حين درس في هذا الباب جملة من الشواهد يتصدرها أثر نبوي آخر دراسة فنية استندت إلى المعيار نفسه الذي فرَّعه قدامة من بحثه في قضية ائتلاف اللفظ والمعنى، لذلك افتتح ابن أبي الإصبع الباب بالتنبيه على سبق قدامة وإيضاح فحوى المعيار الذي استنبطه من صفة اتساع الدلالة في الإشارة غير الصوتية وفصاحتها، قال ابن أبي الإصبع: «وهو أيضا مما فرَّعه قدامة من ائتلاف اللفظ مع المعنى، وشرَحَهُ بأن قال: هو أن يكون اللفظ القليل مُشتملا على المعنى الكثير بإيماء أو لمحة تدل عليه، كما قال بعضهم في صفة البلاغة: هي لمحة دالة. وشَرْحُ هذا الحد: أنها إشارة المتكلم إلى معان كثيرة بلفظ يُشَبَّهُ، لِقِلَّتِهِ واختصاره، بإشارة اليد؛ فإن المُشير بيده يُشير، دَفعة واحدة، إلى أشياء لو عَبَّرَ عنها بلفظ لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة جدا»[46].

واتصل التمهيد المتقدم من كلام ابن أبي الإصبع بالشاهد المقصود بالدراسة، يكتنف نص الشاهد تقديم وتعقيب؛ في التقديم ثلاثة معايير عامة لجودة الإشارة سواء أكانت صوتية أم غير صوتية، هي: (صحة الدلالة)، و(حسن البيان)، و(الاختصار). وفي التعقيب: تصريح جلي بـ(بلاغة) الطرفين المقترنين في النص المقصود بالدراسة، أي (بلاغة الإشارة) و(بلاغة القول)؛ قال ابن أبي الإصبع: «ولا بد في الإشارة من اعتبار صحة الدلالة، وحسن البيان، مع الاختصار، ولهذا قال هند بن أبي هالة في وصف رسول الله، ﷺ: (يُشير بكفِّه كلها، وإذا تعجَّب قَلَبَها. وإذا حدَّثَ اتصل بها فضرب براحته اليمنى باطن إبهامه اليسرى). فوصفه بـ(بلاغة اليد)، كما وصفه بـ(بلاغة اللسان)؛ يعني أنه يشير بيده في الموضع الذي تكون فيه الإشارة أَوْلى من العبارة. وهذا حِذْقٌ بمواضع المخاطبات»[47].

ومن بعد رواية النص بما اكتنفه من تقديم وتعقيب أخذ ابن أبي الإصبع بشرح بنائه اللغوي المقترن بالإشارة غير الصوتية، وبعقب أول لفظة شرحها عاد إلى التصريح بحكم البلاغة على اقتران الكلام والإشارة في هذا النص استنادا إلى معيار جديد هو (السهولة) المتحققة في الطرفين؛ قال ابن أبي الإصبع: «وقوله: (كلها) أي يُفهم بها المخاطبَ كلَّ ما أراده بسهولة، فإن الإشارة ببعض الكف تَصْعُبُ، وبكل الكف تَسْهُلُ، فأعْلَمَنا هذا الوَصّاف أنه، ﷺ، كان سهل الإشارة، كما كان سهل العبارة. وهذا ضرب من البلاغة الذي يُمْتَدَحُ بمثله»[48].

ومن الخصائص الفريدة التي اتصفت بها دراسة ابن أبي الإصبع لهذا النص شمولها الإطار الروائي الناقل للأثر النبوي لا الأثر النبوي وحده، أعني كلام هند بن أبي هالة الذي لائم سياقه وتراكيبه مضمون الأثر تمام الملائمة، لذلك وصفه ابن الإصبع بـ(البلاغة) أيضا، ومزج شرح تراكيبه بشرح مضمون الأثر نفسه، فقال، في كلام متصل بما تقدم نقله من كلامه: «وهو أيضا من بلاغة الواصف، إذ أشار بقوله: (كلها) إلى كل المقصود الذي تدل عليه الإشارة، ومن حِذْقِ الواصف إتيانه بلفظ (الإشارة) في الوصف، لِما أراد أن يصف (الإشارة البديعية) وقسمها قسمين: (قسما للسان)، (وقسما لليد). وقوله: (وإذا تَعَجَّبَ قَلَبَها) يعني أنه يُشير بها على وجهها إذا كان المعنى الذي يُشير إليه على وجهه ليس فيه ما يُستغرب فيَعْجب منه، فإن الشيء المُعْجِب إنما يكون مُعْجِبا لكونه غير معهود، فكأنَّ الأمر فيه قد قُلِبَ لمخالفته المعهود، فلذلك يجعل، ﷺ، قَلْبَ يده في وقت الإشارةِ إشارةً إلى أن هذا الأمر قد جاء على خلاف المعهود، ولذلك تعجَّب منه. وقوله: (وإذا حدَّثَ اتصل بها) يعني اتصل حديثُهُ بها فيكون المعنى متصلا، والمفهومُ بـ(العبارة) و(الإشارة) متلاحما، آخذة أعناق بعضه بأعناق بعض. وقوله: (فضرب براحته اليمنى باطن إبهامه اليسرى) مشيرا إلى أنه ختم الإشارة، لأن الإبهام بها يُخْتَمُ القَبْضُ، ولذلك عطف هذه الجملة بالفاء، ولم يأت بها معطوفة بالواو كما أتى بما قبلها من الجمل، لكونها آخر إشاراته، والواو لكونها غير مقتضية للترتيب يجوز أن يكون المتأخِّر بها متقدِّما، ولا كذلك الفاءُ، إذ لا بد أن يكون المعطوف بها متأخِّرا، لكونها غير موضوعة للتعقيب. وأما اقتصاره على باطن الإبهام دون ظاهرها فمعناه أنه جعل آخر (الإشارة) متصلا بأول (العبارة) اتصالا متلائما كملاءمة باطن الكف التي ضرب بها باطن الإبهام التي ضرب عليها، وهذه أيضا من بلاغة الواصف، رضي الله عنه»[49].

ونقل ابن حجة الحموي (ت837ه) في مبحث عنوانه (ذكر الإشارة) أيضا من كتابه (خزانة الأدب) تمهيد (باب الإشارة) من كتاب ابن أبي الإصبع، وألحق به شطرا من كلام الأخير في شرح الأثر النبوي نفسه من دون تصريح بمصدر النقل؛ قال ابن حجة: «هذا النوع، أعني الإشارة، مما فرَّعه قدامة من ائتلاف اللفظ مع المعنى، وشرحه بأن قال: هو أن يكون اللفظ القليل مشتملا على المعنى الكثير بإيماء ولمحة تدل عليه، كما قيل في تعريف البلاغة: هي لمحة دالة. وتلخيص هذا الشرح أنه إشارة المتكلم إلى المعاني الكثيرة بلفظ، يشبه لقلته واختصاره، بإشارة اليد؛ فإن المشير بيده يشير، دفعة واحدة، إلى أشياء لو عبر عنها بلفظ لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة. ولا بد في الإشارة من اعتبار صحة الدلالة، وحسن البيان، مع الاختصار؛ لأن المشير بيده إن لم يُفْهِم المشار إليه معناه، فإشارته معدودة من العبث. وكان النبي، ﷺ، سهل (الإشارة) كما كان سهل (العبارة). وهذا ضرب من البلاغة يمتدح به. والإشارة قسمان: قسم للسان، وقسم لليد»[50].

وغاية ما تخلص إليه الدراسة في هذا المستوى الفني المتميز من العلاقة اللسانية بين الصوت والإشارة في اتجاه بعينه من اتجاهات الإرث المعرفي القديم ممثلا بجانب من جهود علماء الأدب ونقده: استخلاص معيار نقدي بلاغي يقوم على أساس تشبيه نصوص راقية من اللغة المنطوقة بالإشارة غير الصوتية في صفة معينة من صفاتها هي الاتساع في التعبير عن معان كثيرة برمز واحد أو رموز قليلة مع حسن الأداء وبلاغة التركيب .

الخاتمة

النتيجة الرئيسة المستخلصة من هذه الدراسة هي إظهار صفحة ناصعة من صفحات الفكر اللساني الأصيل في العربية، وذلك من طريق الاستدلال على حقيقة شيوع المصطلحات اللسانية في التراث النقدي والبلاغي ممثلة بمصطلح (الإشارة) الذي يعد من أكثر تلك المصطلحات شيوعا في منظومة المعايير الفنية لدى علماء الأدب ونقاده، وأبلغها أثرا في المباحث النقدية لنصوص الأدب والكلام البليغ.

وخلصت الدراسة من تتبع مراحل تطور مفهوم مصطلح (الإشارة) إلى تحديد ثلاث مراحل، الأولى: أصالة النشأة في تعبير (الإشارة) عن الدلالات الحسية المجردة، وقد اشترك في تقرير هذه الحقيقة الإرث المعرفي القديم بشتى اتجاهاته.

والمرحلة الثانية: دخول (الإشارة) ميدان التفكير اللساني الخالص من جهة مشاركتها للصوت في عملية التواصل الإنساني بمختلف أشكاله ومستوياته، وظهر أن المفهوم المادي للإشارة كان المدخل المناسب لبيان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصوت، ويتبع ذلك اقتران دلالة (اللغة الإشارية) بدلالة (اللغة الصوتية)، ودلالة الرمز على المعنى هو الحد الجامع بين الصوت والإشارة في هذه المرحلة، فكلاهما رمز له دلالة معيَّنة، وتحقق الدلالة بالرمز المقترن بها مفهوم عام يشمل كل ما يحصل به العلم سواء أكان صوتا أم إشارة. ومما أدى إليه الاستقراء في تراث العربية بشتى اتجاهاته الوقوف على ثلاثة مصطلحات مرادفة لمصطلح (اللغة)، هي: (اللسان)، و(الكلام)، و(النطق)، جرى التعبير بها عن الدوال غير صوتية المؤتلفة في ضمن المفهوم العام لـ(الإشارة)، فضلا عن المصطلح اللساني الأصيل الجامع بين تلك المصطلحات الثلاثة من منحى عام أيضا، أي مصطلح (اللغة).

وفي المرحلة الأخيرة استقر مصطلح (الإشارة) معيارا فنيا في تقويم النصوص اللغوية الراقية شعرا ونثرا، وبيان مراتبها في الجودة وحسن البيان. وكادت الجهود القديمة الخاصة بهذه المرحلة تختص برواة الأدب ونقاده، وقد قامت على أساس من توظيف معنى التوسع الدلالي المتحقق في الدوال غير الصوتية ممثلة بـ(الإشارة) توظيفا فنيا في تقويم النصوص الراقية من اللغة، أي الأجناس الأدبية شعرا ونثرا، ونقدها على وفق مقدار الإجادة في هذا الحد، أي الحد في سعة التعبير الفني عن دلالات عدة برموز صوتية محدودة، بنحو ما اتسعت له الرموز الإشارية بالأصالة.

وكان الطريق إلى استخلاص هذه المراحل وما تضمنته من نتائج فرعية استقراء منهجي منتظم للنصوص والمواقف والآراء ذات الصلة المباشرة بالمستوى الفني من البحث اللساني الحي في تراث العربية تآزرت فيه جهود علماء اللغة ونقاد الأدب والفلاسفة والمفكرين.

الهوامش

([1]) ينظر: جوابات لمسائل سئل عنها الفارابي 92.

([2]) ينظر: أسس علم اللغة 39.

([3]) الإحكام لابن حزم 30/1 . وينظر: الإحكام للآمدي 29/1– 300.

([4]) علم اللغة العربية 10.

([5]) الكليات 120.

([6]) غرر الحكم 269.

([7]) ينظر: المجموع أو الحكمة العروضية 105–106، وبداية الهداية 137–138، وكشف الأسرار 43– 44، ومشارق أنوار اليقين 77– 78.

([8]) ينظر: المنزع البديع 414.

([9]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 85/1–87، والتذييل والتكميل 15/1، وشرح الألفية للمرادي 267/1–268، وشرح الألفية لابن هانئ 28– 30، والمطالع السعيدة 82/2– 88، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 57– 58، ونتائج التحصيل 140/1.

([10]) ينظر: البيان والتبيين 76/1.

([11]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 18/1– 19، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ط. الرياض) 4/1، وشرح ابن الناظم (ط. العلمية) 5– 6، وشرح التسهيل لناظر الجيش 132/1، وتعليق الفرائد 62/1، وموصل النبيل 4، وشرح حدود النحو لابن قاسم المالكي 50، ومجيب الندا 9– 10، وحاشية عبادة على شذور الذهب 23/1.

([12]) تمهيد القواعد 332.

([13]) اللسان والإنسان 27.

([14]) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي 155/1، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 196/1، وكشف النقاب 274، وشروح ألفية ابن مالك لكل من: ابن الناظم (ط. العلمية) 5، وابن هانئ 28، والشاطبي 31/1، والمكودي (ط. الكويت) 79/1، والمكناسي 160/1، والأشموني 8/1، وشروح ألفية ابن معط لكل من: ابن القواس 191/1، والنيلي 32/1، وابن النحوية 40.

([15]) الكليات 120.

([16]) شرح الشمسية للتفتازاني 135. وتنظر حدود الاسم والفعل والحرف عند ابن سينا في: المباحث المشرقية 58، ورد فخر الدين الرازي على بعض هذه الحدود في: نهاية العقول 343/2.

([17]) شرح سقط الزند للخوارزمي 608/2.

([18])الإشارات الإلهية 53– 54.

([19]) رسالة في الحدود لابن سينا 78. وينظر: المجموع أو الحكمة العروضية 45.

([20]) المنهاج في ترتيب الحجاج 10– 11.

([21]) شرح تنقيح الفصول 11.

([22]) تنظر أمثلة من عنواناتها في: الفهرست 567/4، وسلم الوصول 550/6، وفهرس التراث 807/2.

([23]) المنهاج في ترتيب الحجاج 11.

([24]) التعريفات 86. وينظر: المنهاج في ترتيب الحجاج 11– 12، والإحكام للآمدي 23/1، وتجريد المنطق لنصير الدين الطوسي 16، وإرشاد الطالبين 115.

([25]) التعريفات 86.
([26]) شرح الشمسية 119.
([27]) التعريفات 86.
([28]) رسائل المحقق الكركي 178/1.
([29]) معجم مفردات ألفاظ القرآن 173.
([30]) المنزع البديع 262.
([31]) نقد الشعر 154– 155 .
([32]) ينظر: حلية المحاضرة 138/1– 139.
([33]) المصدر السابق 139/1. وينظر: الدر الفريد 276/1.
([34]) الصناعتين 348.
([35]) ينظر: اللمعة في صنعة الشعر 58، والبديع في نقد الشعر 99، وحسن التوسل إلى صناعة الترسل 263، والقول البديع في علم البديع 148، والكليات 20.
([36]) بديع القرآن 82/2.
([37]) شرح الكافية البديعية 160.
([38]) العمدة 302/1.
([39]) المصدر السابق 303/1– 321.
([40]) المصدر السابق 302/1.
([41]) المصدر السابق 305/1– 306.
([42]) المنزع البديع 262.
([43]) المصدر السابق 262– 270.
([44]) البيان والتبيين 77/1– 87.
([45]) العمدة 309/1.
([46]) تحرير التحبير 200.
([47]) تحرير التحبير 200. وحديث ابن أبي هالة في: الأحاديث الطوال للطبراني 65، ودلائل النبوة لأبي نعيم 607، 628.
([48]) تحرير التحبير200– 201.
([49]) المصدر السابق 201– 202.
([50]) الخزانة لابن حجة 437.

المصادر والمراجع

1. الأحاديث الطوال: الطبراني، سليمان بن أحمد، ت360هـ، تحـ: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق 1997.
2. الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، ت456هـ، تحـ: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
3. الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، علي بن محمد، ت631هـ، تحـ: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض 2003.

4. إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: السيوري، المقداد بن عبد الله، ت826هـ، تحـ: مهدي الرجائي، منشورات مكتبة المرعشي، قم 1405هـ.
5. أسس علم اللغة : ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب، القاهرة 1998.
6. الإشارات الإلهية: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، ت414هـ، تحـ: د. عبد الرحمن بدوي، مط. جامعة فؤاد الأول، القاهرة 1950.
7. بداية الهداية: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، ت505هـ، تحـ: د. محمد سعود المعيني، مط. العاني، بغداد 1988.
8. البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ، ت584هـ، تحـ: د. أحمد أحمد بدوي و د. حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، القاهرة 1960.
9. بديع القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم بن عبد الواحد، ت654هـ، تحـ: حفني محمد شرف، مط. نهضة مصر، القاهرة 1957.
10. البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر، ت255هـ، تحـ: عبد السلام هارون، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة 1985.
11. تجريد المنطق: نصير الدين الطوسي، محمد بن محمد بن الحسن، ت672هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1988.
12. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحـ: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة 1963.
13. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت745هـ، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق 1998.
14. تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات: ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن، ت427هـ، ط2، دار العرب، القاهرة 1989.
15. التعريفات: الشريف الجرجاني، علي بن محمد، ت816هـ، دار إحياء التراث العربي،بيروت 2003.
16. تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد: الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر، ت827هـ، تحـ: د. محمد عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق، بيروت 1403هـ.
17. تمهيد القواعد : الشهيد الثاني، زين الدين بن نور الدين علي، ت965هـ، ط2، مكتب الطباعة والنشر، مركز الإعلام الإسلامي، قم 1429هـ.
18. ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري: تحـ: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق 2002.
19. جوابات لمسائل سئل عنها: الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد، ت339هـ، (من ضمن: رسالتان فلسفيتان).
20. حاشية عبادة على شذور الذهب: العدوي، عبادة بن محمد بن بري المالكي، ت1193هـ، مط. الوهبية، القاهرة 1292هـ.
21. حسن التوسل إلى صناعة الترسل: الحلبي ، شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد، ت725هـ، تحـ: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد، بغداد 1980.
22. حلية المحاضرة: الحاتمي، محمد بن الحسن، ت388هـ، تحـ: د. جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1979.
23. خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، ت837هـ، مط. بولاق، القاهرة 1273هـ.
24. الدر الفريد وبيت القصيد: المستعصمي، محمد بن آيدمر، ت710هـ، تحـ: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت 2015.

25.دلائل النبوة: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، ت430هـ، تحـ: د. محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، ط2، دار النفائس، بيروت 1986.

26.رسائل المحقق الكركي: الكركي، علي بن الحسين، ت940هـ، تحـ: محمد الحسون، مط. الخيام، قم 1409هـ.

27.رسالة في الحدود: ابن سينا، (من ضمن: تسع رسائل لابن سينا).

28.رسالتان فلسفيتان: أبو نصر الفارابي، تحـ: د. جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت 1987.

29.سلم الوصول إلى طبقات االفحول: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، ت1067هـ، تحـ: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول 2010.

30.شرح ألفية ابن مالك (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق): ابن غازي العثماني المكناسي، محمد بن أحمد، ت919هـ، تحـ: حسن عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد،الرياض 1999.

31.شرح ألفية ابن مالك: ابن هانئ الأندلسي، إسماعيل بن محمد، ت771هـ، تحـ: أحمد محمد القرشي ، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1994.

32.شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن عبد الله، ت686هـ، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.

33.شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): الأشموني، علي بن محمد،ت929هـ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن نشرة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1955.

34.شرح ألفية ابن مالك (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ت790هـ، تحـ: مجموعة محققين، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة 1428هـ.

35.شرح ألفية ابن مالك (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك): المرادي، الحسن بن قاسم، ت749هـ، تحـ: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة 2001.

36.شرح ألفية ابن مالك (شرح المكودي على ألفية ابن مالك): المكودي، عبد الرحمن بن علي، ت807هـ، تحـ: د. فاطمة الراجحي، منشورات جامعة الكويت، الكويت 1993.

37.شرح ألفية ابن معط: ابن القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد، ت696هـ، تحـ: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض 1985.

38.شرح ألفية ابن معط المسمى حرز الفوائد وقيد الأوابد: ابن النحوية، بدر الدين محمد بن يعقوب، ت718هـ، تحـ: عبد الله فهيد البقمي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 2001.

39.شرح ألفية ابن معط (الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية): النيلي، إبراهيم بن الحسين، ت ق7هـ، تحـ: د. محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1419هـ.

40.شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش، محمد بن يوسف، ت778 هـ، تحـ: مجموعة محققين، دار السلام، القاهرة 2007.

41.شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، ت684هـ، دار الفكر، بيروت 2004.

42.شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، ت669هـ، تحـ: د. صاحب أبو جناح، مط. جامعة الموصل 1982.

43.شرح حدود النحو للأبذي: ابن قاسم المالكي، عبد الرحمن بن محمد، ت920هـ، تحـ: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة 2008.

44.شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترآبادي، محمد بن الحسن، ت686هـ، تحـ: د. حسن الحفظي و د. يحيى المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1993– 1996.

45.شرح سقط الزند (ضرام السقط): الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، ت616هـ (من ضمن: شروح سقط الزند).

46.شرح الشمسية في المنطق: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، ت792هـ، تحـ: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين، عمان 2011.

47.شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع: صفي الدين الحلي، عبد العزيز بن سرايا، ت752هـ، تحـ: د. نسيب نشاوي، ط2، دار صادر، بيروت 1992.

48.شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي، عبد الله بن أحمد، ت972هـ، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة 1989.

49.شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت643هـ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

50.شرح المفصل في صنعة الإعراب المسمى بالتخمير: الخوارزمي، تحـ: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

51.شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ت654هـ، تحـ: د. تركي سهو العتيبي، مكتبة الرشد– الرياض ، مكتبة الخانجي– القاهرة 1993.

52.شروح سقط الزند: تحـ: جماعة من المحققين، ط3، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.

53.الشفاء (المنطق): ابن سينا، تحـ: مجموعة محققين، وزارة المعارف العمومية، الإدارة العامة للثقافة، مط. الأميرية، القاهرة 1952.

54. الصناعتين: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، ت395هـ، تحـ: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1952.

55.علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة 1992.

56.العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : القيرواني، الحسن بن رشيق، ت456هـ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت 1981.

57.غرر الحكم ودرر الكلم: التميمي، عبد الواحد بن محمد الآمدي، ت550هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت 2002.

58.فهرس التراث: محمد حسين الجلالي، تحـ: محمد جواد الجلالي، منشورات الدليل، مط. نكارش، قم 1422هـ.

59.الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت380هـ، تحـ: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث، لندن 2009.

60.القول البديع في علم البديع: الكرمي، مرعي بن يوسف، ت1033هـ، تحـ: د. محمد علي الصامل، دار كنوز إشبيليا، الرياض 2004.

61.كشف الأسرار في حكم الطيور والأزهار: ابن غانم المقدسي، عبد السلام بن أحمد، ت678هـ، تحـ: علاء عبد الوهاب محمد، دار الفضيلة، القاهرة 1995.

62.كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب: الفاكهي، تحـ: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2006.

63. الكليات: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، ت1094هـ، تحـ: د. عدنان درويش و محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1998.

64. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة: د. حسن ظاظا، ط2، دار القلم– دمشق، الدار الشامية– بيروت 1990.

65. اللمعة في صنعة الشعر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت577هـ، (من ضمن: ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري).

66. المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، ت606هـ، انتشارات بيدار ،إيران 1370هـ.

67. متن الألفية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672هـ، المكتبة الشعبية، بيروت.

68. المجموع أو الحكمة العروضية: منسوب إلى ابن سينا، تحـ: د. محسن صالح، دار الهادي، بيروت 2007.

69. مجيب الندا في شرح قطر الندى: الفاكهي، تحـ: د. مؤمن عمر البدارين، الدار العثمانية، عمان 2008.

70. مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين: البرسي، رضي الدين رجب بن محمد الحلي، ت813هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1999.

71. المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ، تحـ: د. نبهان ياسين، دار الرسالة، بغداد 1977.

72. معجم مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، ت502هـ، تحـ: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت 1972.

73. المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: السجلماسي، أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز، ت بعد704هـ، تحـ: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط 1980.

74. المنهاج في ترتيب الحجاج: أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، ت474هـ، تحـ: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001.

75. موصل النبيل إلى نحو التسهيل: الأزهري، خالد بن عبد الله، ت905هـ، تحـ: ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1998.

76. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، ت1089هـ، تحـ: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، قطاع الورق والطباعة، بنغازي– ليبيا.

77. نقد الشعر: قدامة بن جعفر، ت337هـ، تحـ: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، مط. يوسف بيضون، بيروت .

78. نهاية العقول في دراية الأصول: فخر الدين الرازي، تحـ: د. سعيد عبد اللطيف فودة، دار الذخائر، بيروت.